الإرهاب والتطرف في مجتمعاتنا العربية من خلال الفوضى الخلاقة والعطالة في مستوى البنيات الاجتماعية: أية علاقة؟ أية حلول؟

Terrorism and extremism in our Arab societies through creative chaos and disruption of social structures: any relationship? Any solutions?

د. سعيد الحسين عبدلي
جامعة السلطان قابوس

Dr. Said Elhussein Abdelli
Sultan Qaboos University

abdellisaidh@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الارهاب، التطرف، الفوضى، البنيات الاجتماعية

Keywords: Terrorism, extremism, chaos, social structures

الملخص

لا ريب أن تعاظم آفة التطرف والإرهاب والعنف بصفة عامة من الموضوعات التي شدت اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع. وقد كان لنا اهتمام مبكر في هذا الشأن من خلال دراساتنا التي تعنى أساسا بالتغير الاجتماعي في العالم العربي والإسلامي. حيث دائما ما نتدارس هذه الظاهرة المدمرة، التي أضحت عابرة للقارات بل ومعولمة في سياق جملة من المفاهيم المركزية ومنها على سبيل الذكر الفوضى الخلاقة والنظام العالمي الجديد. أما فيما يتعلق بداخل مجتمعاتنا فهي في اعتقادنا شديدة الارتباط بالبنيات السائدة فيه وما أنتجته من ثقافة خارجة عن ديننا الإسلامي ولا تمت له بأي صلة. وفي كلا الحالتين ينبت الإرهاب والتطرف في سياق واقع دولي تطغى عليه أساليب الهيمنة والحرب بالوكالة وواقع محلي داخلي مليء بالمغالطات.

في هذا السياق تتنزل مشاركتنا في هذ الملتقى، الذي نسعى من خلاله إلى ابراز دور الجامعات وخاصة الدراسات السوسيولوجية في إرساء ثقافة مجتمعية نابذة للإرهاب والتطرف. وذلك في اعتقادنا لا يكون إلا من خلال دراسته كظاهرة مجتمعية وكونية وفك مغاليقها وتفكيك مكوناتها، عبر ربطها بكل المتغيرات الممكنة التي تتصل جذرا وفرعا بالمجتمع في مستوى التصورات والثقافة والبنيات والمعتقدات وكل ما هو فعل اجتماعي.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى ملاحظة منهجية، وهو أن الباحث في العلوم الاجتماعية لا يُقدم حلولا مباشرة مبنية على مواقف ارتجالية غير مدروسة. بل في تفكيك الظاهرة في سياقها المجتمعي وإبراز مواطن العطب فيه. ومن ثمة تبرز العلاجات الحقيقية التي على رجل السياسة والمتحكمين في أمن وتنمية المجتمع أن يأخذوها بعين الاعتبار. كما أن هذه الدراسات إذا تحولت إلى دراسات أكاديمية وثقافة متداولة في الفضاء المعرفي من شأنها أن تخلق جيلا واعيا نابذا للإرهاب والتطرف والعنف.

استنادا إلى كل ذلك نورد إشكالية بحثنا الرئيسية وفق الآتي: **هل من علاقة بين الإرهاب والتطرف في مجتمعاتنا العربية الإسلامية باعتبارهما آفة تهدد سلمية المجتمع، والفوضى الخلاقة والبنيات الاجتماعية القائمة؟ وأية حلول ممكنة للحد منهما؟**

Abstract

There is no doubt that the scourge of extremism, terrorism and violence in general is one of the topics that have attracted the attention of researchers in the field of sociology. We had an early interest in this regard through our studies that deal mainly with social change in the Arab and Islamic world. Where we always study this devastating phenomenon, which has become transcontinental and even globalized in the context of a number of central concepts, including, for example, the creative chaos and the new world order. As for the inside of our societies, it is, in our belief, closely related to the prevailing structures in it and the culture it produced that is outside our Islamic religion and has nothing to do with it. In both cases, terrorism and extremism germinate in the context of an international reality dominated by methods of domination and war by proxy, and an internal local reality full of fallacies.

It is in this context that our participation in this forum descends, through which we seek to highlight the role of universities, especially sociological studies, in establishing a societal culture that rejects terrorism and extremism. This, in our belief, can only be achieved through studying it as a societal and cosmic phenomenon, deciphering its implications and dismantling its components, by linking it to all possible variables that relate to the root and branch of society at the level of perceptions, culture, structures, beliefs and everything that is a social act.

In this context, we cannot fail to point out a methodological observation, which is that the researcher in the social sciences does not provide direct solutions based on unstudied impromptu positions. Rather, in dismantling the phenomenon in its societal context and highlighting its faults. Hence the real remedies that the politician and those in control of the security and development of society must take

into account. Also, if these studies are transformed into academic studies and a culture circulating in the knowledge space, they would create a conscious generation that rejects terrorism, extremism and violence.

Based on all this, we present the main problem of our research according to the following: **Is there a relationship between terrorism and extremism in our Arab and Islamic societies, as they are a scourge that threatens the peace of society, the creative chaos and the existing social structures? Any possible solutions to reduce them?**

المقدمة

يرتبط العنف بكل مضامينه وتجلياته في أي مجتمع كان بكل ماهو بنيوي مؤسساتي فضلا عن المعطى القيمي، لنقل إنه نتاج المكونات الفاعلة في المجتمع وما تفرزه من سلوكيات ومواقف تعبّر في الغالب الأعم عن الرصيد الثقافي السائد في المجتمع فإن لم يكن كليا فجزئيا. ومن هنا فإنه لا يمكن لموضوع الشباب والتطرف إلا أن يكون موضوعا معرفيا أمكن تدارسه في أطر معرفية متخصصة مثلما أن تلاقح هذه المعارف يمكن أن يؤدي إلى فهم موضوعي أشمل للمشكلة. فالعلوم الاجتماعية برمتها أصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى دراسة هذه المشكلات الاجتماعية حتى لا تبق حبيسة التناول الإعلامي الصرف أو تلك المأدلجة. فمجتمعاتنا العربية اليوم بحاجة ملحة إلى تشخيص معمّق لجملة مكوناته البنيوية والتنظيمية وما تفرزه من ظواهر اجتماعية أصبحت خطرا على السلم الاجتماعية بل وعلى مشروع الحداثة الذي لا يزال الشغل الشاغل في عالم شديد التعقيد وكثير التسارع.

علينا أن ننتبه منذ البدء إلى أن سؤال الشباب والتطرف ليس معطى متعاليا عن الواقع المعيش وعن جملة المتغيرات الحاصلة في المجتمع بل هو يتصل أصلا وفرعا بالسيرورة الاجتماعية ونتاج لتفاعل جملة من العوامل المؤثرة في المجتمع أي تلك التي نعبّر عنها سوسيولوجيا بالنظم الاجتماعية، البنيات الاجتماعية، التصورات، الفاعلون، قوى التأثير. فهذه المداخل المفاهيمية جميعا تجعلنا نقف موقفا حائرا في اللحظة الراهنة إزاء ما يحدث في الساحة العربية من استشراء الجريمة والتطرف ومثل هذه الحيرة تستدعي منا بادئ ذي بدء أن نتمسك بأسس التحليل الموضوعي باعتبارها من أساسيات الخطاب السوسيولوجي لأن معالجة مثل هذه المشكلات العنيفة من منظور ايديولوجي قد يغيّب بعض المضامين التحليلية التي لا يمكن تحييدها في فهم دوافع التطرف خاصة أنه أصبح معولما أو كما سماه عالم الاجتماع المنصف وناس بـ"الارهارب الكتلي" بل صناعة يتم استخدامها لبلوغ عدة مقاصد من قبل الجهات الداعمة والمنفذة له.

لا يفوتنا أن نشير في مقدمة هذا العمل إلى أن الارهاب والتطرف من أبرز الموضوعات المطروحة للنقاش سيما مع تفاقم الاحتراب الطائفي والانطواء الهووي ولعل المنطقة العربية خير مثال على هذا المشهد العنيف. وفي اعتقادنا فإن اثارة مثل هذا الموضوع هو امتداد للسؤال الجوهري الذي يمس المنطقة العربية الإسلامية بأسرها في سياق امتداداها التاريخي وعمقها الحضاري وهو سؤال النهضة والتطور. فشروط النهضة كما عهدناها من خلال التجارب الناجحة في عدة بلدان أصبحت جلية واضحة بل وتدرّس في العلوم التي تختص بالتنمية والاقتصاد. إلا أنها عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي الإسلامي يصبح الأمر مختلفا بل ويبعث على الإحساس "بالقرف"، ومولّدا للنقمة والكره لكل من كان سببا وراء تخلّف

عالمنا العربي الإسلامي كما يعبّر على ذلك لسان حال الأفراد والجماعات وهم يحصون نكباتهم وعثراتهم المتتالية، سواء تلك التي تمسّهم في معيشهم اليومي مباشرة أو تلك التي تتعلّق بالسياق العام لأحد البلدان العربية، بسبب الآلام المسلطة عليها من الداخل أو من الـــــخارج أو عبر تحالف الطرفين.

نعم هو الأمر كذلك ما دامت العناصر التي تتطلبها عملية النهضة متوفرة بكل سخاء في بلداننا –رغم إصرار الكتب المدرسية التي تعلمنا منها من كوننا بلدان فقيرة– ولكن عملية التنمية وإن توفرت لم ترتق بهذه البلدان إلى مصاف البلدان المتطورة، أي مثلما أسلفنا القول بلدان صناعية ذات قوة عسكرية وحياة اجتماعية مستقرة، ما يتيح لها الحفاظ على هيبتها في ظل منظومة دولية لا بقاء فيها إلا للقوي. هكذا يمكن القول بكيفية عامة، إن التخلف الذي يعمّ بلداننا له ما يبرره وثمة أكثر من مدخل منهجي لشرحه ولعلّ أبلغ تفسير ذلك الذي قدّمه عالم الاجتماع المنصف (وناس) في إطار دراسته للشخصية العربية عموما والتونسية على وجه الخصوص، وهي شخصية تغلب عليها السمات السلبية المعطلة حتما لعملية الإنتاج والبناء الحضاري ومن ذلك قوله:" فقد توصلنا، اعتمادا على دراستنا الميدانية بشقيها الكمّي والكيفي إلى أن الإنجحار والتهرّب الاجتماعيين صفتان متلازمتان في الشخصية القاعديّة التونسيّة الأمر الذي يجعل السّمات الغالبة سمات سلبيّة، على الرغم من أن نخبا عديدة قاومت الأوضاع السّيئة بكل مظاهرها ومستوياتها في القرن التاسع عشر والعشرين" (وناس، المنصف، ٢٠١٧: ٦٧).

ذلك معناه أن مجتمعاتنا العربية الإسلامية تشكو مسألة العطالة الفكرية والبنيوية مما جعلها لقمة سائغة لكل الأطماع الغربية المتنفذة بل وساحة للفوضى الخلاقة وجميعها أنبتت آفات تنخر المجتمع وتزيد في عطالته من نوع التطرف والإرهاب. وهنا تبرز أهمية العلوم الاجتماعية في تفكك هذه الظاهرة قصد فك مغاليقها المتشعبة والخروج بحلول عقلانية تسهم في تطور مجتمعاتنا وتحافظ عن سلميتها.

I. المدخل النظري والمنهجي:

١. الأهداف:

يهدف هذا البحث –الذي يعنى بدراسة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية ودور العلوم الاجتماعية في التصدي لها– إلى تحقيق الأهداف التالية:

– ابراز العلاقة الكامنة بين طبيعة البنيات والنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية وتنامي ظاهرتي التطرف والإرهاب.

– توضيح دور طبيعة النظام العالمي الجديد الذي من سماته الفوضى الخلاقة باعتبارها مساهما في تغذية العنف والإرهاب وتحويلها الى صناعة عابرة للقارات.

– الإشارة إلى أن محاربة التطرف والإرهاب في مجتمعاتنا لا يكون فقط بالحلول الأمنية، بل بإعادة التفكير في تراثنا والانتباه إلى دور التغيرات الاجتماعية وما تحدثه من تبدلات.

– تثمين دور العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في مقاربة مثل هذه الظواهر وصياغة الحلول الممكنة من أجل حماية المجتمع والمحافظة على سلميته.

٢. الإشكالية:

٢,١. السؤال الرئيسي:

هل من علاقة بين الإرهاب والتطرف في مجتمعاتنا العربية الإسلامية باعتبارهما آفة تهدد سلمية المجتمع، والفوضى الخلاقة والبنيات الاجتماعية القائمة؟ وأية حلول ممكنة للحد منهما؟

٢,٢. الأسئلة الفرعية:

– ماهي مظاهر العلاقة بين طبيعة المؤسسات أو البنيات الاجتماعية القائمة في مجتمعاتنا العربية وتنامي آفة الإرهاب والتطرف؟

– أي علاقة بين تعاظم الإرهاب والتطرف في مجتمعاتنا والفوضى الخلاقة باعتبارها أحد أبرز سمات النظام العالمي الجديد؟

– ماهو دور العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع في وضع المعالجات الممكنة في التصدي لأمراض المجتمع وخاصة الإرهاب والتطرف؟

٣. منهجية البحث:

سنحاول في هذا البحث اتباع المنهج التحليلي الوصفي استنادا إلى جملة الدراسات والكتابات حول موضوع الإرهاب، مستفيدين من خبرتنا في هذا المجال حيث نشرنا أبحاثا عديدة في الموضوع نفسه. هذا وسنتوخى منهجية تحليل المضمون وتقنية الملاحظة. فكل ذلك من شأنه أن يوصلنا في عملنا هذا إلى الإجابة عن الإشكالية المركزية التي تربط بين جملة من المتغيرات هي وفق الآتي: الإرهاب والتطرف، الفوضى الخلاقة، التغير الاجتماعي، النظام العالمي الجديد، البنيات الاجتماعية ومسألة التنشئة الاجتماعية، الفوضى الخلاقة، العلوم الاجتماعية.

٤. مفاهيم البحث:

حتما إن اثارة موضوع العنف والإرهاب يستدعي انتباها دقيقا بحكم تشعب هذه المفاهيم وتداخلها مع عدة قضايا تتصل بالمجتمع المحلي والدولي. لأجل ذلك تعمدنا ومن أجل الإحاطة بمقتضيات بحثنا: الإرهاب والتطرف في مجتمعاتنا العربية من خلال الفوضى الخلاقة والعطالة في مستوى البنيات الاجتماعية: أية علاقة؟ أية حلول؟، أن نقف عند خمسة

مفاهيم نعتبرها مدخلا رئيسا لإشكالية بحثنا وهي: التطرف، الإرهاب، التغير الاجتماعي، الفوضى الخلاقة والعولمة.

٤,١. التطرف:

من معاني التطرف في اللغة العربية الغلوّ والمغالاة والتسيّب أي تجاوز الحد في ممارسة العنف والفوضى إلى درجة الإفراط وعليه يكون التطرف من الناحية الاصطلاحية" المغالاة والإفراط والعصبية وهي عكس الوسطية والاعتدال في جميع نواحي التفكير اتجاه المعتقدات والأفكار، وعلى هذا الأساس فان التطرف هو مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول." (محمد الطراونة، أنس، ٢٠١٥).

فالتطرف يبدأ في المستوى العقائدي والفكري لينتج عن هذا التصّلب رفض الآخر بل وعدم تقبّل الأفكار المخالفة والاعتراف بالحوار كقناة للتواصل بين مكونات المجتمع المختلفة في كافة المناحي. وعليه فإن التطرّف هو الانتصار لفكرة دون سواها واعتبار كل ما عداها أمرًا منبوذًا وجب محاربته ومن هنا سينبت الإرهاب الذي هو آخر تجليات هذا التصوّر لنخلص بذلك إلى أن ظاهرة الارهاب إنما هي نتيجة لهذا التصدّع في الحوار وعدم تقبل الآخر وهو عادة ما يتجلي في إطار صراع هووي، ديني، طائفي، مذهبي، عنصري... ولذلك فإن أبرز ملامح المتطرّف هو التعصّب للأفكار التي يؤمن بها ولو كانت خاطئة وفهمها نتيجة جهل مما يغذي لديهم الكراهية والرفض للآخرين ولعلّ هذا ما نلاحظه في طبيعة تعاملاتهم المتسمة بالغلظة والتشدد بل والمشحونة في أغلب الأحيان بالوعد والوعيد في حين أن أبرز الملامح النفسية التي يتميز بها المتطّرف هي الحماسة المفرطة وعدم الاكتراث بالعواقب القانونية وحتى الشرعية وكمثال على ذلك فإن الشريعة الاسلامية تشدد في أكثر من موضع على عدم قتل النفس البشرية بل وتدعو في إطار ثوابت الدين الاسلامي الحنيف إلى اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات من أجل حماية الأرواح البشرية وتوعّد كل من يقتل نفسا بغير حق بأشد العذاب مثلما جاء في قوله تعالى "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنّما قتل النّاس جـــــميعا" (القرآن الكريم، المائدة، ٣٢) أو كقوله تعالي أنّه:" من يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما" (القرآن الكريم، النساء، ٩٤).

تعمدنا ذكر هذه الآيات بحكم أننا سنعالج مسألة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية، إذ غلب استخدام القرآن في تبرير هذه الجرائم والتي تبدو في أغلبها شديدة القتامة والوحشية وهذا حتما ما يؤكد ما ذهبنا إليه من كون المتطرّف قد يكون حاملا لتصورات وفهم خاطئ لمدلول الآيات الكريمة وقد لاحظنا في منطقتنا العربية كيف أن المسلم يتوعّد أخاه

المسلم بالقتل وهذا نتيجة تعصب لأفكار معينة تجعله يكفّر من يخالفه الرأي ويصنفه في خانة "الطواغيت"[١].

٤,٢. الإرهاب:

هناك تقارباً كبيرًا بين مفهومي التطرف والإرهاب. فالأول مثلما وضحنا يبرز في مستوى الفكر والتصورات

والعقائد في حين أن الارهاب هو التطبيق الفعلي لتلك الأفكار. إنه كل عمل تدميري، تخريبي، يلحق الضرر بالآخرين بما في ذلك من هم بمنأى عن موضوع الصراع بين الفئات المتحاربة أي الأبرياء. وما يجب الاشارة إليه في هذا المنحى هو عدم وجود تعريف متعارف عليه بين كل الجهات الفاعلة في العالم وعلى رأسها الأمم المتحدة في ايجاد تعريف اصطلاحي موحد في تعريف الارهاب وذلك بحكم البعد الايديولوجي وتضارب المصالح بين القوى العظمى. وعليه فإنه من الأهمية أن نعود إلى أبرز المعاجم قصد ايجاد تعريف محايد. ففي القاموس العربي هو من أرهب أو مرهب بمعنى الحاق الخوف والفزع في الآخرين (قاموس المنجد في اللغة والإعلام، ١٩٩١: ٢٨٢) أما في اللغة الفرنسية واستنادا إلى قاموس Robert فيدل على أنه الاستعمال النظامي للعنف لبلوغ هدف سياسي بغرض إحداث تغييرات سياسية Le robert (micro dictionnaire de la langue) francaise, 1998: 645 أما في قاموس La rousse فهو "مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة". (Brodard et Taupin, 1990-1992: 750).

فالإرهاب هو زرع الخوف والذعر بين الناس ولو أدى ذلك إلى القتل الفردي أو الجماعي وهو يستهدف الدوائر الحكومية الرسمية أو عموم الشعب أو فئة محددة تكون هدفا له بحكم الخلاقات القائمة. ومن هذا المنطلق فإن التطرف والإرهاب في العالم العربي الاسلامي إنما تحركه جملة من العوامل وله مقاصد كثيرة ارتأينا أن نعالجها وفق طبيعتها الاجتماعية المحلية والدولية المؤثرة في المنطقة وهذا ما يبرر اختيارنا للتغير الاجتماعي كأحد المدارات الرئيسية التي ارتأيناها لتفكيك الاشكالية الرئيسية.

٤,٣. التغير الاجتماعي:

بالعودة إلى الدراسات السوسيولوجية منذ المنشئ الأول مع ابن خلدون وصولا إلى مرحلة التأسيس في عصر التنوير الأوروبي، كان التغير الاجتماعي المفهوم المركزي لعلم العمران

[١] تم اخراج هذا المفهوم من سياقه الحقيقي أي طبقا لمدلولاته الشرعية وتوظيفه وفق ما يجاري مواقف المتطرفين وبرامجهم المسطرة في غالب الأحيان في الغرف المظلمة وهو ما سنأتي إلى تفسيره في ركن الفوضى الخلاقة وعلاقتها باستشراء ظاهرة التطرف والإرهاب في البلاد العربية الاسلامية.

وعلم الاجتماع فيما بعد. ذلك أننا نتناول دراسة موضوع ينتمي إلى السياق المجتمعي بكل مكوناته، وهو حتما ليس معطى ثابتا. بل إن طبيعة الحياة البشرية تتميز بالحركية، ولئن بدت بعض مكوناته ثابتة ومستقرة، أي تلك التي أسماها أوجيست كونت بـ"الستاتيكا"، فهي بدورها ستتأثر بموجة التغيرات، مثلما يحصل في الأسرة والمدرسة والحي والعشيرة والقبيلة والدين.

يبدو واضحا أن معطى التغير الاجتماعي لا يمكن أن يكون إلا سؤالا مركزيا في دراسة المجتمعات العربية. ومن المشروعية بمكان أن يكون السؤال ذا صلة بالواقع باعتباره امتداد للماضي، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة التموقع الحضاري، فالتغير الاجتماعي في العالم العربي يطرح أكثر من سؤال، ناهيك أن له تجليات متباينة: ثقافية ، إقتصادية، سياسية، فكرية، مؤسساتية، ولعل الملفت للانتباه في كل تلك الجوانب هو بروز حالة من الخلل ندركه إما من خلال واقع الحال العربي مقارنة ببقية البلدان الرائدة أو عبر حالة الوهن التي يعاني منها، وأكثرها غموضا أن أجزاء كبيرة منه لا تزال تحت طائلة الاستعمار المباشر، فضلا عن التأخر العلمي. (عبدلي، سعيد الحسين، ٢٠٢١).

أجمعت كل الدراسات السوسيولوجية التي تناولت مفهوم التغير الاجتماعي وبغض النظر عن الاختلافات القائمة فيما بينها أنه التغير الذي يستهدف المكونات الأساسية للمجتمع ونعني هنا تحديدا البنيات والوظائف والأنساق والنظم والأدوار والتفاعلات الاجتماعية

٤,٤. الفوضى الخلاقة:

برز مفهوم الفوضى الخلاقة في ضل التحولات العالمية الكبرى التي تجلت معالمها بالأساس منذ نهاية الحرب الباردة وهي ما فتئت تتنامى مع تصاعد بروز مفهوم الأمركة والعولمة في كافة تمظهراتها. فكلمة فوضى" تشير ضمنيا إلى العشوائية والتصرف الذي لا يمكن التكهن به، أما نظرية الفوضى فقد عرفهاCornich بأنها تصرف قدري معقد إلى درجة يبدو وكأنه عشوائي، وتعالج تصرفات غير عادية للنظم غير الخطية التي يبدو من الممكن التكهن بها" (EF,Cornich:108) ووفق ذلك كله يترتب عن الفوضى الخلاقة ضرب من العبثية بل قل " تستند استراتيجية الفوضى الخلاقة في التطبيق إلى الهدم ثم إعادة البناء أي الهدم من خلال نشر الفوضى في الدولة المراد تطبيقها عليها وصولا لإنهاء نظامها السياسي ومن ثم بناء نظام سياسي جديد وفق الرؤية الأمريكية وفي الحقيقة ان الحافز الذي شجع الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق هذه الاستراتيجية هي أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ والتي ضُرب بها برجا التجارة العالمية في واشنطن وبحجة الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي" (عادل مطرود، زغير ومحمود محمد، أحمد، ٢٠١٩: ١٤٧)

إن الفوضى الخلاقة سياسة محكمة التخطيط لها أهداف محددة تتمثل اجمالا في خلق التوتر والدمار. الأمر الذي يفسح المجال للتدخل في أي وقت وفق ما تقتضيه مصلحة

الولايات المتحدة وحلفاؤها، خاصة فيما بات يعرف بسياسة الهدم والبناء. ذلك أن أبرز محددات الفوضى الخلاقة هو أمر مادي اقتصادي غايته تحقيق الأرباح عبر خلق قنوات للانتعاش الاقتصادي. أي أن اثارة الفوضى في أي بلد كان وتقويض سلميته يعد من أبرز المظاهر للفوضى الخلاقة، الأمر الذي يحتم التحكم في ثرواته والتدخل في رسم سياساته الجديدة بناء على ما تقتضيه مصلحة هذه البلدان المتدخلة وعلى رأسها الولايات المتحدة حتما.

فالفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة لمصالح أمريكا والغرب، وغير خلاقة بل مدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب، وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن؛ ويفهم من المصطلح أن عنصر الأفكار الرصينة والمنظمة والأيديولوجيات
الكبرى فات أوانها، وعلى المجتمعات أن تسلك ممرات كثيرة للوصول إلى الاستقرار. (قسام، صفوان، ٢٠٢٠)

٤,٥. مفهوم العولمة:

برزت العولمة كمفهوم ودلالة على التفوق مرادفا لسياسات الغلبة والهيمنة، فهي حتى قبل تداولها بهذا الاسم الذي هو العولمة كانت تتجلى في صور متعددة تنم جميعها عن رغبة الطرف المتفوق في بسط نفوذه وجعل الآخرين مطيعين له " كما تعرف العولمة بأنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرر الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية" (أحمد عكة، محمد إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٦)

فالعولمة هي إذا صنيعة البلدان المتفوقة اقتصاديا وعسكريا وثقافيا من خلال سعيها إلى تنميط كل شيء وفق مقاييسها مما يضمن لها تفوقها وغلبتها. في هذا السياق ذهب R. Hotton إلى أن " العولمة هي عالم لا يرتبط بأمة أو وطن، بل عالم يتكون من المؤسسات العالمية، عالم الفاعلين أو المهيمنين الميسرين، والمفعول فيهم وهم المستهلكون للسلع، والصور والمعلومات، وكل ما يفرض عليهم، ويتمثل الوطن في الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، وهذا الفضاء يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة". j. Hotton, Robert,) (1998 :43 ولا يفوتنا أن ننوه بأن العولمة في مدلولها السائد اليوم لها صلة عميقة بالعالم الغربي، أعني البلدان الرأسمالية وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، فهذه البلدان منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ما فتئت تحقق انتصارات ميدانية ونجاحات علمية باهرة في مجال التكنولوجيا وخاصة منها المرتبطة بالمجال الإعلامي الذي توكل له مهمة الدعاية وايصال الأفكار والثقافات والتسويق للمنتجات الاقتصادية التي تغزو الأسواق الداخلية.

٥. محاور البحث:

بعد عرض السياق النظري للبحث فإن أهم مضامينه التحليلية التي تستوعب الإشكالية الرئيسية والفرعية وتستجيب لأهدافه، فإننا سنحاول في مشهد أول الوقوف عند ابراز تجليات الإرهاب والتطرف في عالمنا العربي المعاصر وأهم الدوافع المتسببة فيه خاصة بالتركيز على طبيعة البنيات الاجتماعية الفاعلية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بذلك.

وفي مشهد آخر من بحثنا سنبين علاقة الآفة موضوع الدراسة بالفوضى الخلاقة باعتبارها أحد نتاجات الهيمنة الأمريكية والغربية التي تسعى إلى بسط نفوذها وتحقيق مصالحها في أكثر من موقع في العالم ولو ببث وتنشيط حالات الفوضى وتجاوز "حالة الركود" أو ما بات يعرف بالحرب بالوكالة وسياسات الاعمار بعد الهدم. وقد حاولنا منذ سنة ٢٠١٤ [٢] لكتابة في هذا الموضوع وتتالت دراستنا وأبحاثنا في هذا الشأن.

أما في المشهد الثالث فنركز على دور العلوم الاجتماعية من خلال الجامعات والمراكز البحثية وكل الأعمال والندوات في تدعيم السلم الاجتماعي وإبراز مكامن العطب في المجتمع بما في ذلك التطرف والارهاب وأهم العوامل المساهمة في ظهورهما وسبل مواجهتهما.

---

[٢] من ذلك مثلا:

- سعيد الحسين عبدلي، الواقع العربي في عالم تسوده الفوضى الخلاقة: مثلث الوهن والتبعية وغياب مشروع القوة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد ٥٢٨، ٢٠٢٣.
- سعيد الحسين عبدلي، المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم العربي،" مجلة اتجاهات سياسية، دورية علمية محكمة، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، عدد٦، برلين، ألمانيا، نوفمبر ٢٠١٨.
- سعيد الحسين عبدلي، الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الجلفة، العدد ١٠، الجزائر، أفريل ٢٠١٤.

II. العلوم الاجتماعية وآفة الإرهاب والتطرف في المجتمعات العربية الإسلامية:

١. البنيات الاجتماعية ودورها في بروز آفة الإرهاب والتطرف

ما يميز واقعنا العربي هو هيمنة البنيات التقليدية التي لا تزال فاعلة والتي تسهم في تنميط سلوكنا بل وتعد عاملا أساسيا في مسألة التنشئة الاجتماعية، نتكلم هنا تحديدا عن الدين والعادات والتقاليد والعشيرة والقبيلة والدولة والأسرة والمسجد والمدرسة، فضلا عن وسائل الإعلام الحديثة التي أضحت مكونا رئيسيا في عملية التواصل والتنشئة. فكل هذه المؤسسات الاجتماعية على تعددها وتباينها إلا أنها تساهم في انتاج معرفة وكل نظرة إلى العالم، منها ما هو سوي يتميز بالحكمة والعقلانية الأمر الذي ينعكس إيجابيا على المجتمع برمته وكذلك على الأفراد الحاملين لهذه الأفكار والتصورات. ولكن في الجهة المقابلة يحدث أن تخرج هذه المؤسسات عن طبيعتها تلك، فتنتج فكرا متطرفا يدعو إلى العنف. مثالا على ذلك فإن الدين الإسلامي هو دين يدعو إلى الحياة والأخوة والمحبة ولكن عملية التأويل والتفسيرات العنيفة من قبل بعض الجهات ساهمت في جعله محرضا على العنف وكنا وضحنا في أكثر من موضع من كتبنا أن الإسلام براء من كل ذلك. ففي بلد مثل تونس عملت حكومات ما بعد الاستقلال العلمانية حتى عام ٢٠١٠ إلى محاربة الدين الإسلامي وبلغ بها الحد أن أغلقت أكبر منارة إسلامية في المنطقة وهي جامع الزيتونة وواصلت محاربتها لكل أشكال التدين من نوع منع الحجاب واللحية وفرض قيود على المساجد.. ومثل هذا النهج تسبب في خلق شباب غير متشبع بتعاليم الرسالة الإسلامية الحقيقية الأمر الذي كان عاملا ورواء سهولة احتوائهم من قبل جهات أخرى تحمل فهما مشوها عن الإسلام فيتم تجنيد هذه الشبيبة في مافيا الإرهاب العابر للقارات الذي نخر ولا يزال مجتمعاتنا العربية الإسلامية.

في هذا السياق، ثمة أسئلة باتت محيرة وجديرة بالطرح تتصل بواقع العالم العربي الإسلامي في ظل سرعة التحولات العالمية وهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي لا تعترف بالقيم الإنسانية وأهمها الاستقلالية وحق الحياة بما يقتضيه هذا المعنى من حق هذه الشعوب في التمتع بثرواتها، ومن أهم هذه الأسئلة ما أمكن حصره وفق الآتي:

- كيف يمكن أن نفسر تأخر العالم العربي والإسلامي في مختلف المجالات؟
- هل أن هذا التأخر والتخلف ناتج عن قصور داخلي أم هو نتاج العامل الخارجي الذي يفعل فعله بطرق متباينة؟
- لماذا يعجز العالم العربي والإسلامي على تحقيق أي نوع من الوحدة والتكتل مثلما هو حاصل بين الدول القوية والمتنفذة علما بأن دعائم هذا الإنجاز الذي هو الوحدة متوفر وخاصة الدين واللغة والتاريخ والوحدة الجغرافية فيما يتصل بالبلدان العربية؟

إن الرؤية العُجلى لواقع هذه المجتمعات يوحي بأنها مجتمعات عليلة، سواء استنادا لطبيعتها الداخلية من خلال تفاقم الاستبداد السياسي والتأخر الحضاري والمعرفي والتكنولوجي وبروز انشطارات داخل بنائها الاجتماعي والذي مسّ شبكة القيم وبعض الثوابت الثقافية لهذه المجتمعات العربية. هذا دون التغافل عن مصائب أخرى لا تقلّ أهمية عمّا سبق ذكره وخاصة الفساد الذي ما فتئ يتعاظم في جسد المجتمعات العربية ويعمل على إفشال كل نفس إصلاحي ويزيد الوضع اشكالا. فهو بذلك ينتعش وينمو في دائرة القانون والأخلاق والدين الأمر الذي يجعلنا نقرّ بأنّ هذه البنيات الموكول لها حماية المجتمع هي بدورها فاسدة وتشجّع على تعاظم هذا المرض الاجتماعي الخبيث الذي أضحى سمة لصيقة بكل المجتمعات العربية. مثلما نقرأ ذلك في كل موجات الحركات الاجتماعية، وما تصرّح به التقارير الدولية. مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التفاوت بين مجتمع وآخر وذلك حتما أمر له مبرراته، (عبدلي، سعيد الحسين، ٢٠٢١). ذلك أن بعض الدول العربية بدأت تستجيب لشروط النهضة الحقيقية التي من المفروض أن تبوّأها مصاف الدول المتقدمة لو كتب لهذه البرامج النجاح وفي مقدمة هذه الدول سلطنة عُمان التي عاينت فيها بالمشاهدة إصرارا على التقدم ومعانقة سلّم العصرنة. وهي الآن تسير وفق خطة واضحة المعالم أطلق عليها رؤية عُمان ٢٠٤٠. حيث هناك قيادة سياسية حكيمة وشعبا تواقا إلى تحقيق التقدم ومجتمعا يسوده الهدوء والمحبة والتوافق، فقد رأيت في هذا المجتمع العُماني الصورة المثالية للمجتمع العربي الذي طالما حلمت به لأنه يسير بخطى حثيثة مدروسة بعناية نحو النهضة.

إن ما يزيد الوضع تعقيدا حقا ونحن نعاين الوضع الاقتصادي في العالم العربي الإسلامي هو هيمنة الشركات العابرة للقارات التي يفوق نفوذها الدول نفسها لما تملكه من رأسمال قوي وقدرة على المناورة وبسط نفوذها، حتى باتت تتحكم في عصب اقتصاد بلداننا. طبعا إلى جانب البنوك الدولية التي تفرض هيمنتها بالقروض التي تمنحها، فبات التدخل في الشأن الداخلي أمرا واضحا لا لبس فيه. هكذا " فتدخل الشركات التابعة للدول الصناعية الكبرى عملت في ظل العولمة على فتح فروع لها في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها الدول العربية، ولما كانت الدول الصناعية الكبرى تعمل على حماية هذه الشركات وعملائها فإنها لابد أن تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتتحكم في قدراتها الاقتصادية. (خلدون، حسن النقيب، ٢٠٠١: ١١٥)

أما في المستوى الثقافي فبتنا نلاحظ تراجعا مدويا للثقافات العربية خاصة إذا ربطناها بمشروع العصرنة، ففي زمن العولمة بات كل شيء مُنمّطا بما في ذلك المعطى الثقافي وتحديدا في سياق ربطه بالحداثة باعتبارها (أي الحداثة) عملا يستهدف تطوير المجتمع والنهوض به معرفيا وعلميا وقيميا. إذ لم يتم انتاج نموذج حداثة عربي إسلامي بل هناك

موجة تبعية عميقة للثقافات الغربية فانتقلت مؤسسات وبنيات الحداثة الغربية إلى بلداننا العربية الإسلامية حاملة معها القيم الثقافية الغربية وهو ما نلاحظه في هيمنة لغاتها وقيمها الثقافية الغربية. مما يتسبب في تراجع اللغة العربية والقيم المرتبطة بمجتمعاتنا، وعليه نقر بوجود أزمة هوية في مجتمعاتنا العربية التي تسودها الفوضى، ذلك أنه "على الصعيد الثقافي دفعت الضغوط الداخلية والخارجية، ولا تزال، إلى تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة القائمة على تعزيز إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين. وتزداد في المقابل موجة التبعية الثقافية لأسواق الانتاج الثقافي الخارجية أو للثقافة الاستهلاكية. وبقدر ما تتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية الأجنبية التي تدرس بلغاتها الخاصة، تتحول الحداثة من جديد إلى بنية أجنبية أو غريبة وتحدث شرخا متزايدا بين قطاعات الرأي العام المستقطب بين ثقافة إسلامية وثقافة علمانية حديثة. ويقود الانفتاح الثقافي من دون رؤية ولا هدف ولا مضمون، أي من دون أن يكون مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، إلى تذرير البنية الثقافية وتعميق التشتت الفكري والنفسي والضياع. وتزداد بالقدر نفسه هجرة الكفاءات والكوادر الثقافية والعلمية العربية التي تفتقر لأي آفاق في بلدانها الأصلية". (غليون، برهان، ٢٠٠٥)

ذلك أن ما يزيد على٧ عقود من تاريخ البلدان العربية كفيل بتقييم التجارب التنموية من خلال التركيز على النقاط التالية:

– المستوى الذي حققته كل دولة في مستوى التنمية البشرية ومن ثمة رفاهية شعوبها.

– المشاركة السياسية للمواطنين ومدى نجاعة القوانين القائمة في حماية حقوق الأفراد والجماعات.

– مدى تمكن هذه البلدان من تحقيق نظام قضائي نزيه ومحايد خاصة وأن طبيعة المجتمع العربي الإسلامي الذي تهيمن عليه الولاءات القبلية والعشائرية والطائفية والحزبية والقومية وغيرها من التصنيفات.. من شأنها أن تعوّق العدالة ومثل هذا الفهم أشار إليه ابن خلدون منذ وقت مبكر لما ربط انهيار الدول باستشراء الظلم ليخلص بذلك إلى أن العدل أساس العمران.

– مستوى انخراط الدول العربية في التصنيع الذي بات قاطرة التفوق الفعلية طبعا إلى جانب عوامل أخرى لا

تقل عنه شأنا. وفي هذا السياق يكاد يخلو العالم العربي من صناعات محلية مبتكرة داخليا فكل ما هو صناعة في البلدان العربية إما أنها صناعة تقليدية أو مستوردة أو شركات أجنبية منتصبة. ففي ظل التكنولوجيا المتطورة بكل أصنافها ومجالات استخدامها لا يمكن أن نتكلم عن صناعة عربية أمكن أن تكون دعامة لمشروع القوة. مما يعني الاستيراد شبه الكلي

للتكنولوجيا التي سرعان ما تصبح متقادمة مقارنة بالتطور الهائل، فضلا عن أنواع معينة من التكنولوجيا لا يسمح للدول العربية بامتلاكها ولا حتى صناعتها خاصة تلك التي تدخل من مشمولات الصناعات العسكرية.

– مشاريع التنمية القوية والانخراط في اقتصاد المنافسة. وهنا يبرز التأخر العربي أيضا، الذي بات عاجزا على التحكّم في ثرواته الباطنية ولا يمكنه التصرف فيها لولا الشركات الأجنبية التي تمتلك تقنيات متطورة وتعمل على استغلالها في ظل صفقات لا تخلو من الفساد والتبعية والاستغلال المفرط وغير الرشيد، إنها في الحقيقة معاملات تجمع طرفين غير متكافئين.

– المسألة القيمية التي تتضمن الأخلاق والسلوك والعادات والأعراف والطباع والتمثلات إلى جانب القوانين والدين هي في اعتقادنا من المسائل التي لا يمكن التغافل عنها في قياس مستوى تحضر الدول والشعوب. وهي من المسائل التي يمكن اعتمادها في تقييم المسار التنموي في المنطقة العربية. أي أن صورة البناء الاجتماعي ككل، هو تعبير عن مدى تفعيل تلك القيم في تدبير شؤون المجتمع والعمل على تطويره بما يعني حدوث تجانس وتوافق بينهما. ولتوضيح هذه الفكرة وفق دلالتها الاجتماعية أمكن أن نستند إلى قيمة الأمانة والنظافة والشرف والصدق فهي جميعها من ثوابت الدين الإسلامي في مستوى النص ولكن هل لها فاعلية في مستوى الواقع! فهل المسؤول في قيادته أو العامل في عمله يتقيد بهذه الضوابط مما يساهم في تحقيق التنمية وتطوير الإنتاج من حيث الجودة والكم؟ هل المعاملات اليومية تعكس التجسيد الفعلي لجملة القيم عندما نلاحظ مستوى الخدمات الاجتماعية أو تصرفات المواطنين اليومية مثل الصعود للحافلات أو ارتياد الأماكن العمومية؟ وما إلى ذلك من أمثلة تبعث الحيرة من هول المشاهد القاسية، إنها تعبير عن التوحش والتخلف، مما يجعلنا نستحضر مقولة ابن خلدون التي لا تروق للبعض ويعتبرونه تحامل كثيرا على العرب خاصة من خلال قوله:" العرب إذا تغلّبوا على أوطان أسرع إليها الخراب، والسبب في ذلك أنهم أمة وحشية. وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له، فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب، وذلك مناقض للسكون الذي به العمران، ومنافٍ له.. ولذلك صارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران". (ابن خلدون، عبد الرحمان)

لنقل إذا أن ما تعانيه البلدان العربية من استشراء حالات التطرف والإرهاب بل والجريمة والعنف عموما هو امتداد لما سبق بيانه: أزمة قيمة أفرزت واقعا مبتورا وقيادة متذبذبة هزيلة هي في اعتقادنا المسؤول الرئيسي عن سوء الوضع. فالمسألة هي في اعتقادنا لا تزال مرتبطة بسؤال النهضة باعتبارها مطلب الماضي والحاضر والمستقبل. فرغم الغموض الذي أحاط بهذا المفهوم في الحقل المعرفي فإن ما يجب أن ندركه بادئ ذي بدء أن النهضة

هي حركة فكرية وتوجه نحو تجاوز المألوف الذي هيمنت عليه الخرافة وطبعه الجهل والكساد. إنها تعني في السياق العربي والإسلامي تيارا فكريا وعقائديا وسياسيا ينادي بضرورة إصلاح حالات الوهن التي أصابت الأمة الإسلامية. إنها تُوجّه تبلورًا في الفترة التاريخية التي اكتشف فيها المسلمون ملامح الحضارة الغربية وهي تجدّد نفسها، وتراكم من خبراتها العلمية بالأساس لتكون أحد أبرز الشروط التي صنعت قوّتها، تلك القوّة المفقودة في عالمنا العربي الإسلامي إلى حد الآن وستظل كذلك إلى عقود أخرى بناء على ملابسات الواقع الراهن. ففي هذه الفترة بالذات أدرك نخبة الإصلاح في سياق المشروع النهضوي آنذاك معنى تخلف الأمة قياسا بما وصلت إليه الحضارة الغربية.

إن حضور مفهوم النهضة في العالم العربي الإسلامي ارتبط بالإحساس بالهزيمة، أي تلك الفجوة التي أحسّها المسلمون قياسا بما آلت إليه البلدان الغربية من إصلاحات وتطورات جديدة ستبوّؤها المنزلة التي تحتلها إلى يومنا هذا، وهي تتصدر بلدان العالم المتقدم. ومما يجب ذكره هنا أن النهضة لا تزال سؤالا فكريا لدى النخب في العالم العربي الإسلامي وحيرة وألما لدى شعوب المنطقة، وكأن لسان حالهم يردد أما آن لهذه الأمة أن تنهض وتحقق المكاسب التي طالما مثّلت حلم الشعوب الحرّة؟ (عبدلي، سعيد الحسين، ٢٠٢١)

على غرار النهضة فإن هناك أسئلة أخرى تتصل ببينات واقعنا العربي الإسلامي وتعبر عن تخلفه وتأخره مثل التنمية، فهي وفق المنصف وناس: "فعل المجتمعات المنتجة"، وهذا معناه أن هناك مجتمعات متعطّلة ينخرها الوهن أمكن تحديد مميزاتها " فشخصيّة المجتمع اللاّمنتج تتميّز بعديد المؤشّرات والعناصر والمقاييس الدالّة على حالة من اللاّمبالاة بقدسيّة الوقت وضرورة احترام الزّمن الاجتماعي والمهني والالتزام بالارتباطات مع الآخرين. فواحدة من كبريات المشاكل في العالم الثالث هي عدم تقديس الزّمن الاجتماعي عامّة والزّمن الإنتاجي خاصة الأمر الذي يصبح مشكلة حقيقيّة إذا ما تلازم مع ما أسميناه بالميل إلى الحدّ الأدنى من المجهود."(وناس، المنصف، ٢٠١٧: ٢٣٢).

يعتبر التخلف حالة من الوهن والتأخر في مجال ما أو في كل المجالات، ويتم تدارسه في إطار شبكة من المفاهيم ذات الدلالة، مثل التنمية والتطور والحداثة والتأخر والتردي القيمي والضعف الاقتصادي وانعدام السلم الاجتماعي. إذن فالتخلف هو حالة من السلبية التي يصل لها المجتمع، بحكم توفر جملة من المعطيات في مقدمتها ضعف التسيير وانعدام الرؤية والحكمة في التدبير. ذلك أن قيادة المجتمع وخلق سبل رفاهيته وقوّته ليست بالأمر الهيّن ولا هي رهينة السّجاد الأحمر والقصور الفخمة وكل مظاهر التبرج السياسي وهي كثيرة في عالمنا العربي، بل إن إزاحة التخلف رهين مخططات وإرادة وإمكانيات وعبقرية في التخطيط.

فالتخلف بهذا المعنى، هو نقيض للتنمية كما أنه نتاج تراكمات تاريخية تتعطّل فيها دورة الخلق والعطاء باعتبارهما سمتين تميزان الإنسان ومن دونها لا يمكن للمجتمع أن يتطوّر ولا أن يبلغ شروط تحقيق القوّة. فالتخلف هنا معناه انعدام الجانب الحركي والإرادي في الإنسان بحكم توفر جملة من الأسباب وهي معلومة بالنسبة للعالم العربي الإسلامي، وهي الابتعاد عن العقل الذي حلّت محله الخرافة والتواكل، وبروز التصلّب السياسي وانعدام العدل وهذا أسهم في كثرة الظلم واستفحال الجور. كل ذلك خلق مجتمعات عربية إسلامية محكومة بالإسلام الشعبي المليء بالخرافات والأباطيل، القاطعة مع العقل وكل ما هو جرأة على التجديد بعد أفول نجم الإسلام الحضاري الذي طالما كان ممجدا للعقل والتجديد والذي من دونه لن تستعيد الأمة أمجادها وتبني مستقبلها فـ" النمو والتخلف على المستوى الجماعي، يقابله الفعالية وعدم الفعالية على المستوى الفردي، وعلى هذا فالتخلف هو نتيجة أو حاصل ضروب الانفعالية الفردية، فهو فقدان للفاعلية على مستوى مجتمع معين". (بن نبي، مالك، ١٩٩١: ٧٨).

٢. ثالوث الإرهاب والتطرف والفوضى الخلاقة: أي علاقة؟

حتما إن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ودون الخوض في تفاصيل الوقائع التي جدت فيه، لا يعدو أن يكون إلا عالم الفوضى بامتياز، حيث أضحى الخراب صناعة يتم الاعداد لها من قبل المتحكمين في العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة حتما. كل ذلك سعيا الى تحقيق مزيدا من النفوذ وبسط الهيمنة على البلدان الضعيفة التي لا تزال تعاني أزمات متباينة، جعلها تفقد سيادتها على أراضيها ومقدراتها. الأمر الذي يسمح للأجنبي بالتدخل سلميا أو عسكريا، وكل ذلك من الأمور التي أسهمت في بروز حالة اللااستقرار كأبرز العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة الفوضى الخلاقة، وهي خلاقة من منطلق أنها دقيقة في تحقيق أهدافها بأيسر السبل ولو كان بالدمار والخراب. " إن ما يجري اليوم على مستوى النظام العالمي هو كشف للحقيقة وسقوط للنزيف، كشف لحقيقة القانون الذي يحكم العالم، كشف لحقيقة النظام العالمي وحقيقة الدول الغربية داعية حقوق الانسان والحرية والمساواة، انكشاف لحقيقة تقول إن هناك انسانا ينتمي إلى "حضارة مسيحية يهودية" وإنسانا من خارج هذه الحضارة، حقيقة تقول إن العالمية والإنسانية ومبادئ القانون الطبيعي وحق المساواة والسيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها...إن كل هذه كانت مجرد شعارات وايديولوجيات تخفي حقيقة الآليات المتحكمة بالنظام الدولي، وحقيقة أهداف الغرب الرأسمالي الذي ما كان له أن يبقى متحضرا ومتقدما لولا نهبه العالم الثالث". (أبراش، إبراهيم، ١٩٩٩: ١٢٨)

حري بنا أن نشير في هذا المقام أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة الدخول في حقبة كونية جديدة محفوفة بالمخاطر، على الرغم من أن الوعود التي تأتي تقول عكس

ذلك (نشر الديمقراطية والدفاع على حقوق الانسان ومحاربة الأنظمة الدكتاتورية). ففي هذا السياق برزت الولايات المتحدة الأمريكية كراعية للسلام العالمي مما يتيح لها التدخل في سياسات الدول والتأثير فيها وفق مصالحها، إنها متواجدة في كل مكان حتى في تلك الدول القوية مثل روسيا والصين، حاضرة بهيمنة العملة الدولية الدولار وبثقافتها في جل المجالات والقدرة على عسكرة أي مناخ تريد من خلاله تحقيق منافع وغايات ربحية واستراتيجية، فأضحى بذلك مفهوم العولمة مرادفا للأمركة. وفي هذا السياق " بدأت سلسلة من التحولات الدولية زلزلت الكثير من الثوابت مع النظام الجديد الذي فرض نفسه على الجميع منذ بداية التسعينات...". (سيد بدوي، سناء بدوي، ١٩٩٨: ١١).

إن الخطاب السياسي الغربي بأبواقه الدعائية المتنوعة ما يلبث يقنعنا بأنه يتبنى عقيدة مثالية قوامها الدفاع على حقوق الانسان ورعاية الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد بينت الأحداث الدولية التي تسببت في أنّاة في أكثر من موضع أن منطق القوة هو الغالب، والقوة هنا محكومة بمعطى المصلحة، وما أكثرها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في المنطقة العربية التي لم تستثمر البتة في القوة، مما جعلها أضعف الأمم. حتى تلك المشاريع التي طالما حلمنا بها بدأت تقبر وتدخل في طي النسيان وخاصة مشروع الوحدة العربية وما يترتب عنه من نتائج على المستوى الأمني والعسكري والاقتصادي تؤمّن للمنطقة بقاءها ونفوذها والذود عن كرامتها.. وعليه فإنه أمام الصمت العربي وغياب إرادة البناء والاستثمار في القوة باتت المنطقة العربية مسرحا لكل العمليات الاستعمارية بأشكالها المتعددة.

من أجل تجذير الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية واثارة واقع فوضوي ينعدم فيه الأمن والاستقرار، عملت المنظومة الغربية التدميرية على استثمار الرصيد الثقافي العربي وتطويع بعض مضامينه بعد تعديلها وتحويرها إلى أن تكون أداة لتخريب المنطقة. مثلما حدث بالضبط مع الدين الإسلامي الذي هو رسالة للإنسانية جمعاء مليئة بروح الحب والتسامح والعطاء والحث على نشر الخير. " فقد استخدمت الأمركة نفوذها الاقتصادي والعسكري والأمني واللوجستي والسياسي في تنفيذ مشروعها الذي بدأ بتحويل الإسلام إلى عدو رقم واحد للكتلة الغربية، ثم لجأت إلى نخر هذا العدو رغم كونه مستضعفا ضعيفا، بتجفيف منابعه الثقافية تارة، ومحاصرته تارة أخرى، ولأنه لم يبق له إلا النفط فهي قادمة لتجريده من هذا المصدر الذي بقي له" (أبو زكريا، يحيى). فتم تعمّد تشويهه والصاقه بالإرهاب عبر مشاريع أشبه ما تكون بالهوليودية بحكم الدقة في إخراجها حيث بين الفينة والأخرى نفاجئ بأسماء قيادية إرهابية تكون محور العملية الإعلامية في العالم من أمثال بن لادن والزرقاوي وتنظيم داعش وغيرهم من التنظيمات والأسماء وهي جميعها وفق تصورنا لم تلد من فراغ بل أوجدتها أجهزة الاستخبار الأمريكية ومن حذا حذوها وخاصة الكيان الصهيوني. ففي هذا السياق " قام

الغرب بإلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام، فهي تظهر نظرية صدام الحضارات للمفكر صامويل هنتنغتون على أنها حقيقة وأن الإرهاب صفة من صفات المسلم، فحسب هنتنغتون يجب خلق عدو جديد يحل محل الاتحاد السوفيتي المنهار لكي تبقى الولايات المتحدة مهيمنة على العالم. وهذا العدو هو الحضارة الإسلامية التي ستتصادم مع الحضارة الغربية. وهذه التنظيمات الجهادية تمثل هذا العدو" (أيوب، حسن، ٢٠١١: ١١-١٦)

كل ذلك يجعلني أغامر بالقول أن العرب رغم حالة الوهن هم عليها فإنهم مستعدون لمزيد من الوهن والضعف طالما هناك غياب لمشروع الانسان العربي الآخذ بأسباب الرقي والحضارة، أليس من الجدير أن أتساءل في هذا الصدد وبعيدا عن لغة المجاملات والحذر عن مكامن قوة البلدان العربية؟ مثل هذا السؤال يزداد ألحية كلما أمعنا النظر في الأحداث الدولية، أكاد أصفها بأنها سباق سريع وتنافس شرس بين الأذكياء والأقوياء في هذا العالم من أجل تحقيق مزيد من القوة والرخاء، خاصة وأن الأقوياء في هذا العالم يتكتلون فيما بينهم خاصة في الشق الغربي.

إن التمايز بين الأنا والآخر هو الدافع الأساسي للحروب والصراعات في بعض أصقاع العالم العربي الإسلامي، مما فاقم من ظاهرة الإرهاب سواء في بعده الفكري أو المادي. وفي كلا الحالتين فإن المستهدف هو استقرار المجتمع والذات البشرية وما غذّى هذا النوع من التمايز هو العامل الخارجي، حتى أصبحنا نتحدّث على ما يسمى بالحرب بالوكالة باعتبارها أحد التقنيات المعتمدة في سياق الفوضى الخلاقة باعتبارها أبرز ما يميّز المجتمع الدولي، خاصة في البلدان العربية الإسلامية حيث وجد المناخ ملائما لتنجح وتحقق أهدافها كما خطط لها منفذوها.

٣. أهمية علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في التصدي لآفتي التطرف والارهاب

كنا قد بينا في العنصر الأول كيف أن البنيات الاجتماعية في واقعنا العربي الإسلامي بحاجة إلى مراجعة جذرية في مستوى خطابها وأدائها، من أجل أن تساهم في خلق أفراد أسوياء يساهمون في بناء نهضة المجتمع. وفي نفس هذا السياق فإن العلوم الاجتماعية سواء في الجامعات الخاصة بها أو المراكز البحثية ومختلف الهياكل التابعة لها، مثل المستشفيات والخدمة الاجتماعية ومراكز التأهيل كلها معنية بهذا الدور الريادي في مكافحة آفة التطرف والإرهاب باعتبارها أمراضا اجتماعية، فهي من ثمة معنية بوضع المعالجات والحلول الممكنة.

لطالما كان عالم الاجتماع التونسي المنصف (وناس) رحمه الله حريصا على هذا الدور للعلوم الاجتماعية في المساهمة في حماية المجتمع فمثلا نجده في سياق تحليله لطبيعة الشخصية العربية من خلال المثال التونسي يبرز العوامل المساهمة في استشراء العنف

والتطرف وهو أول من استعمل عبارة الإرهاب العابر للقارات ونفهم من قراءاته في هذا الشأن أن العنف والتطرف والإرهاب والجريمة إنما هي نتاج عملية التحول التي تطرأ على المجتمع مثل التحول القيمي وبروز تصورات جديدة. وفي هذا السياق نستشهد بما أورده في كتابه الشخصية التونسية حيث تعرّض إلى ظاهرة استشراء الجريمة والتطرف في المجتمع التونسي:

تقول الواقعة التي نشرتها بعض الصحف إن طفلا صغير السنّ لا يتجاوز عمره ١٢ سنة يتيم الأب أراد القيام بواجب الدّفاع عن والدته، وهي بائعة في سوق شعبيّة يوميّة قريبة من العاصمة، لأنها تعرّضت إلى عنف شديد أدّى إلى كسر ركبتها. فما كان من ثلاثة كهول إلا أن طرحوه أرضا وقاموا بركله ورفسه بعنف شديد حتى فارق الحياة في لحظات قليلة. فكيف يمكن أن نقرأ سوسيولوجيّا مثل هذا النوع من العنف المجتمعي؟

إنه بغض النظر عن درجة تمثيليّة هذه القصّة فهي دالّة على عدة معان: إنه لا يمكن أن نحاجج في أنّ مثل هذا العنف طارئ على المجتمع التونسي. فلم يعرف من قبل مثل هذا القتل الوحشي السّريع والاستخفاف بالروح البشريّة إلى هذا الحدّ. فمثل هذا القتل الوحشيّ دليل، فيما يبدو، على مدى توتّر الشخصيةّ التونسيةّ. فهي مستعدّة لاستعمال أقسى أنواع العنف بمجرّد التعرّض إلى أبسط أنواع الاستفزاز. فكلمة واحدة عنيفة تخرج التونسي من هدوئه وتدفع به إلى اقتراف أفظع أنواع العنف اللّفظي والجسمي(...) وأمّا الظاهرة الثانية الطارئة على المجتمع، فهي استشراء سلوك عدم المبالاة وعدم الاكتراث بمعاناة الآخرين. فقد تمّ تعنيف الأرملة بشدّة وقتل صغيرها أمامها وعلى مرأى من عشرات المتسوّقين. ولم يتدخّل أحد منهم حتى من باب الاحتجاج لا من أجل منع الجريمة. (وناس، المنصف،٢٠١٧: ١٧٩-١٨٠)

بناء عليه فعلم الاجتماع يساهم في تشخيص الظاهرة في سياقها الاجتماعي محاولا ربطها بمختلف المتغيرات التي تساهم في بروزها ومن ثمة فهو يساعد على:

- ابراز العوامل الكامنة وراء تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب في المجتمع.
- تحديد تأثير الفاعلين الرئيسيين المساهمين في تغذية الإرهاب والتطرف.
- توضيح دور العوامل الخارجية وتداخلها مع داخل المجتمع، في بروز التطرف والإرهاب.
- كذلك يعمل علم الاجتماع من خلال الدراسات الوصفية والكمية من تحديد مواقع الخلل في المجتمع التي ترتبط بالتنمية والثقافة والتربية والتي من شأنها أن تساهم في تغذية العنف داخل المجتمع فهو في هذا السياق يؤدي دور الدراسة الاستشرافية.

– تفكيك الأبعاد الظاهرة والخفية للتطرف والإرهاب وتحديد العوامل المساهمة في بروزهما خاصة من خلال لغة الخطاب السائدة، سواء كان خطابا دينيا أو سياسيا أو حتى ثقافيا من خلال تبني بعض الأفكار.

– الكشف عن دور وسائل الاعلام الحديثة في دعم الفكر المتطرف والسلوك الإرهابي خاصة وأن الدراسات أثبتت أن هذه الجماعات تتخذ من منصات التواصل الاجتماعي أداة لتواصلها.

– الخروج باستراتيجيات واضحة في حماية المجتمع من الفكر المتطرف عبر الخروج بحلول وتوصيات يمكن تبنيها من أصاحب سلطة القرار.

هذا ولا يمكن التغافل في هذا السياق عن أهمية العلوم الاجتماعية الأخرى خاصة علم النفس الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، فلكل منهما خصائصه العلمية التي تميزه. ذلك أن الخدمة الاجتماعية تعد من العلوم التطبيقية التي يمكنها التدخل في الحالات الموجبة لذلك من أجل تعديل السلوك أو مساعدة الحريف على الاندماج الإيجابي في المجتمع أو مواجهة بعض التحديات التي تعوق اندماجه وتكيفه الطبيعي. وهنا نتكلم عن سلسلة من البرامج التي تعتمدها الدولة سواء كانت حمائية أو إصلاحية أو علاجية أو تنموية.

٤. النتائج والتوصيات:

إن النتائج التي نخرج بها هي: كون التطرف والإرهاب في مجتمعاتنا نتاج عطالة في مؤسساتنا الاجتماعية وما تبعها من تصورات وتنظيمات، الأمر الذي يستدعي ضرورة مراجعتها بشيء من العقلانية والتروي والتخلي عن التفكير السطحي والارتجالي الناتج عن الفهم المغلوط للدين الإسلامي الذي كله محبة وسلم وتآخ..

وفي سياق النتائج دائما لا يسعنا إلا أن نشير إلى كون الفوضى الخلاقة هي عامل مساهم في تحريك الأحداث السياسية في أكثر من موقع في العالم وخاصة في عالمنا العربي الإسلامي. لذلك فإن على العالم العربي أن يراجع سياساته التنموية بعد ما يزيد عن سبعة عقود من مرحلة ما بعد الاستقلال، وإعادة التفكير في سياسات تنموية تُعِد لمواطن جديد آخذ بأسباب الرقي والتقدم، ومجتمعات خالية من ضروب الفساد والمحسوبية والجميع يخضع لطائلة القانون، لأننا توصلنا من خلال قراءاتنا للفوضى الخلاقة كيف أن اثارة الفوضى في أي مجتمع يكون يسيرا بتفجير تناقضاته الداخلية التي أفرزتها سياسات التهميش والوهن التي تشكلت على امتداد سنين من السياسات الفاشلة.

أما التوصيات فنحصرها في النقاط التالية:

– لقد آن الأوان أن نراجع قيمنا الأخلاقية على منهاج النبوّة ووضع حدّ لحالات التعنّت والتعصب، ومن الضروري على مؤسساتنا التعليمية أن تضع في أولويات برامجها

التعليمية مسألة السلم الاجتماعي من منظور إسلامي وإعادة صياغة مفهوم المسلم الآخذ بأسباب تعاليم الإسلام باعتباره دين الجدية والتفاني في العمل والتآخي والتضامن فيما اتصل بالحياة الاجتماعية فضلا عن الالتزام بالشريعة. وقد لخّص محمد البيض أثر القيم والأخلاق على تنمية المجتمع وأثر ذلك على ثقافة السلام في الأمور التالية:

– تأسيس العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أسس أخلاقية يسهم في توفير مقومات القوة والرقي للمجتمع من خلال مناخ إيجابي في المجتمع مبني على أساس التآلف والمحبة والتعاون والتضامن، والاستعداد الجمعي لمواجهة التحديات المتنوعة التي تعصف بالمجتمع، وشيوع الأساليب السلمية في حل مشكلاته.

– تجسيد القيم والأخلاق في المجتمع تسهم في تعزيز روح التنافس الخيِّر بين أفراده، وتخفف من عبء وتكاليف غياب الوازع الأخلاقي على مستوى الأمن الاجتماعي، أو على المستوى التربوي، أو الإصلاحي والعقابي، وتساهم في تعزيز القوى المعنوية الدافعة للمجتمع نحو الارتقاء والتطور، كذلك توفر القيم للمجتمع حصانة داخلية من أي اختراق خارجي يهدف إلى تفتيته أو استنزاف ثرواته، أو تمزيق عناصره، أو بذر الفتنة بين شرائحه. (المبيض، محمد،٢٠٠٥)

– الحرص على تأكيد التسامح الديني والتسامح العرقي وتجريم كل محاولة للتفرقة مهما كان لونها.

– الاعتراف بحق الآخر وجعل مسألة الاختلاف شخصية بحتة والامتـثال لقانون الدولة فيما يتعلّق بالقواسم المشتركة.

– على الدولة نفسها أن تتحلى بقدر أعلى من الأخلاق حتى تكون مثالا يحتذى به بل وعلى المسؤول السياسي أن يتجرّد من انتمائه العرقي والطائفي إذا باشر مهامه.

– استثمار ماضي الأمة لتدعيم السلم الاجتماعي والاعتراف بأن التطاحن والتعصّب لا يفرز إلا واقعا اجتماعيا عليلا.

– نشر ثقافة الحوار في الفضاءات المدرسية وتجريم كل الممارسات العنصرية التي تخالف السلم المدني والتي من شأنها أن تغذي العنف.

– تحفيز الناشئة على الحياة المدنية العصرية التي لا تخرج عن روح الشريعة قصد تهيئة الواقع الـعربي للنهضة الحقيقية والخروج من عتمة التخلف والتأخر المعرفي وهي جميعها مرهونة بالتألق الأخلاقي الذي قال عنه دوركايم" الأمور الأخلاقية لها قيمة لا تقاس بسائر القيم الإنسانية، وآية ذلك أننا نضحي بأنفسنا من أجلها مما يدل على أنها لا نظير لها، والعواطف الجماعية هي التي يتوافر فيها هذا الشرط ولأنها الصدى في نفوسنا لصوت الجماعة العظيم."(ناصر، إبراهيم، ٢٠٠٦: ١٤٦)

الخاتمة

نحن بحاجة في عالمنا العربي الإسلامي إلى سوسيولوجيا نقدية بناءة هدفها تعرية الواقع وفضح المستور من أجل تحقيق قراءة فكرية للمجتمع تقوم على الحسابات العقلانية. لأن الإرهاب والتطرف لا ينبتان إلا في بيئة متعفنة أبرز ملامحها الفساد الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع وضعف المؤسسات وتردي الخدمات وتخلف المنظومة التربوية والإعلامية. فتناول مسألة السلم الاجتماعي وكذلك التطرف والإرهاب كأحد موضوعات التحليل النقدي يعدّ في حد ذاته مؤشرا ايجابيا في درء مظاهر الفرقة والانقسام التي تتخبط فيها أمّة الإسلام. ذلك أن مثل هذه الموضوعات من شأنها أن تعيد صياغة نظرة الآخر حول واقعنا الذي أصبح الانقسام أحد أبرز سماته وتفوح منه رائحة الموت باستمرار كلما تعمّقت هوّة الصراع بين مكونات النسيج الاجتماعي أو استشرى التطرف والارهاب. فنحن اليوم بحاجة إلى المصالحة مع إرثنا الديني الذي منه نستقي قيمنا التي وجب أن تتجاوز بعدها التأملي إلى التطبيقي حتى نكون أوفياء مع تراثنا أصالة، فاعلين في واقعنا دون كبت ولا تعصّب.

إن السّلم الاجتماعي أصبح رهانا حضاريا بامتياز في واقعنا الراهن وفي مقدمة الأولويات الإسلامية التي تستدعيها مجتمعاتنا حتى تحقّق مقاصدها التنموية والتحديثية. قصد خلق الإنسان النّوع الآخذ بأسباب المدنيّة الحديثة المتشبّعة بقيم الإسلام التي لا تضاهيها قيم كونية رغم كثرتها في عدة حضارات وثقافات أخرى. ولا بد لمسألة التعايش السلمي أن تكون سعيا مشتركا لكل مكونات النسيج الاجتماعي دون استثناء، في أفق من التصالح واستبعاد كل مظاهر الأنانية، لأن عكس ذلك معناه استمرار التعصّب والطائفية تحت غطاء السلم الاجتماعي.

نحن إذا بصدد مرحلة جديدة تستدعي مزيدا من الثقة بالنفس وتدعيم أواصر الحب قصد تحقيق السلم الاجتماعية وتفعيل كل السبل المعرفية من أجل تحقيق ذلك، دون الوقوع في دغمائية الأنانية المتعالية، والبحث بدلا عن ذلك على نصّ مرجع يوحّد كل أطياف المجتمع. فالنّص المرجع الذي توكل له هذه المهمة لا يمكن أن يكون إلا كتاب الله وسيرة نبيّه صلى الله عليه وسلّم وذلك هو وجه العالمية في الإسلام الذي اعتنى بالإنسان أينما كان. (عبدلي، سعيد الحسين، ٢٠٢١).

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، الفصل الرابع، ج١
- أحمد عكة، محمد إبراهيم، (٢٠١٤)، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- الرميمة، عرفات، (25 تموز ٢٠٢٠)، ما يحدث في المنطقة العربيَّة وذيول "الفوضى الخلاقة"، موقع الميادين،www.almayadeen.net .
- الحوراني، هاني، (١٩٩٨)، العولمة والهوية الثقافية، (الثقافة العربية والتعددية في ظل العولمة)، سلسلة أبحاث المؤتمرات/٧، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- أيوب، حسن، (٢٠١١)، فقه الجهاد في الإسلام، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.
- أبراش، إبراهيم، (١٩٩٩) "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، في العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بن نبي، مالك، (١٩٩١)، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
- وناس، المنصف، (٢٠١٧) الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، تونس.
- حافظ وهيب، حسين، (٢٠١٢)، الدور الاستراتيجي الأمريكي في تغير النظم العربية (دراسة في النموذج العراقي)، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- حسن النقيب، خلدون، (٢٠٠١)، واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٨، بيروت.
- محمد الطراونة، أنس، (٢٠١٥)، "ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين الفكر والفعل"، المركز الديمقراطي العربي، عمّان، الأردن.
- ناصر، إبراهيم، (٢٠٠٦) التربية الأخلاقية، دار وائل للنشر والتوزيع.
- سيد بدوي، سناء بدوي، (١٩٩٨)، التحولات البنائية وأثرها على التغيير الثقافي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- عبدلي، سعيد الحسين، (٢٠٢١)، التغير الاجتماعي في العالم العربي: تخلّف وعطالة، سلسلة دراسات اجتماعية واقتصادية، قسم الدراسات الاجتماعية، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، نُشر بدعم من منظمة هانس سيدل الألمانية، تونس.

- عبدلي، سعيد الحسين، (٢٠١٤)، "الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر م ن خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الجلفة، العدد ١٠، الجزائر.
- عبدلي، سعيد الحسين، (٢٠٢٣)، الواقع العربي في عالم تسوده الفوضى الخلاقة: مثلث الوهن والتبعية وغياب مشروع القوة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد ٥٢٨.
- عبدلي، سعيد الحسين، (٢٠١٨)، المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم العربي،" مجلة اتجاهات سياسية، دورية علمية محكمة، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، عدد٦، برلين، ألمانيا.
- عادل، مطرود زغير، وهبه و محمود محمد، فيان أحمد، (٢٠١٩)، " جيوبولتكية الفوضى الخلاقة وآليات تطبيقها على الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد ٢٦، العدد١.
- قاموس المنجد في اللغة والإعلام،(١٩٩١، بيروت، دار المشرق، الطبعة 31.
- قنان، جمال، (١٩٩٩)، " نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟"، في العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- قسّام، صفوان، (٩-١٢-٢٠٢٠)، الفوضى الخلاقة من النظرية إلى التطبيق، https://mena-studies.org/.
- غليون، برهان، (ديسمبر ٢٠٠٥)، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى :اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، بيروت: ١٩-٢١ كانون أول.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Brodard et Taupin,(1990-1992), *La rousse de poche, Dictionnaire des noms communs des noms propre précis de grammaire*, France.
- Cornich EF, (1st ed, Inc 2007)),The exploration of the future, (USA the word future society).
- j. Hotton, Robert,(1998), globalization and the nation state, mac millan press,ltd.
- Le robert micro dictionnaire de la langue francaise, (Aout 1998), imprimé en italie par (La tipografieavaise, 1.s.p.a).